

## المحاضرة رقم 13: أهمية وخصوصية الادارة المحلية في الجزائر

بطبيعة الحال إذا أردنا أن نتطرق الى هذا الجزء المهم من الدراسة ( المحاضرات )، والذي يتعلق بخصوصية واهمية الادارة المحلية الجزائرية، فإنه بالتأكيد سوف نجد اختلافا كبيرا بين الادارة المحلية للجزائر ونظيراتها من الدول الاخرى سواء العربية أو الافريقية او حتى الاوربية والامركية، وهذا حتما امر طبيعي جدا نظرا لوجود الاختلاف في مثل هذه المواضيع بالنظر لاختلاف البيئات والذهنيات والممارسات وحتى السياسات، وفيما يلي سوف نتطرق الى هذه المحاضرة بداية بتحديد أهمية الادارة المحلية الجزائرية ثم خصوصيتها.

### أ. الأهمية:

يرى الفيلسوف الفرنسي أليكسيس دي توكفيل ملخصا الأهمية القصوى التي يمثلها نظام الادارة المحلية للدولة والمجتمع ككل، حيث قال في هذا الصدد: " إنَّ المجالس المحلية من أهل المدينة أو القرية هي التي تبني قوة الشعوب الحرة واجتماعات هذه المجالس تؤدي لقضية الحرية ما تؤديه المدارس الابتدائية في قضية العلم ، فهي تديقهم طعم الحرية عن كثب، وتدرهم على التمتع بها وحسن استعمالها."<sup>1</sup>

وعطفا على ما تقدم فقد قال الرئيس الأمريكي الشهير أبراهام لينكولن، بأنّ الدولة الحقيقية هي دولة ديمقراطية يتم فيها نظام حكومة الشعب بالشعب ولأجل الشعب، وهي بهذا المعنى حكومة لا تبنى أبدا،<sup>2</sup> وهذا لن تستطيع تجسيده إلا إذا تم تطبيق نظام الادارة المحلية التي تستطيع بواسطتها إشراك الشعب المحلي في شؤون الحكم .

<sup>1</sup>. عمار بوضياف، شرح قانون البلدية ، مرجع سابق، ص 58 .

<sup>2</sup>. هذا شعار أمريكي شهير جدا، وهو مدون في الدستور وكذلك في جوازات السفر الأمريكية، تخليدا لهذا القائد العظيم والذي كان الرئيس رقم 16 للولايات المتحدة، وحكم بين 1861 الى 1865.  
[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85\\_%D9%84%D9%86%D9%83%D9%88%D9%86](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85_%D9%84%D9%86%D9%83%D9%88%D9%86)

تجمع العديد من الدراسات على أنّ نظام الادارة المحلية لم تعرف بصورتها الحديثة والمتمثلة في استقلاليتها كمنظمة إدارية إلاّ في نهاية القرن 18 لاسيما بعدما تبلورت مجموعة من الافكار الداعية الى تطبيق الديمقراطية ومد أسسها وأحكامها الى الوسط الاداري.<sup>3</sup>

فالإدارة المحلية هي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم وقد قال أحد الفقهاء : " كلما استعانت السلطة بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على ديمقراطية نظام الحكم، والعكس دائما يكون صحيحا، فالديمقراطية لا يمكن تطبيقها على أسسها النظرية وحتى العلمية والعملية إلاّ إذا انطلقت من الفضاء المحلي.

### ب: خصوصية الإدارة المحلية في الجزائر

حتى نكون موضوعيين وغير عاطفيين أو ديماغوجيين، يجب أن ننطلق في دراسة خصوصية الإدارة المحلية في الجزائر، من نقيض الحكم الرشيد ألا وهو الحكم السيئ أو الحكم الفاسد corruption Governance من أجل تسهيل معرفة أسباب استمرارية تخلف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية... الخ، والحقيقة أنّ الإدارة المحلية في الجزائر تعاني من عجز كبير قد مس كل مستوياتها، وليس هذا الحكم مبالغا فيه، لأنه لماذا مثلا لم نتطرق إلى ظاهرة الفساد الإداري في الدول المتطورة، لأنّها في حقيقة الحال لا تعاني من فساد إداري مثلما تعانيه الدول النامية، ومن ثمة سوف نقوم بتحديد الآليات والخصائص التي أدت إلى ضعف الإدارة المحلية وهي :

1 . عدم الفصل الواضح بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، وفي الغالب يتجه الحكم المحلي بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لتحقيق مصالحه الخاصة.

2 . لا يؤطر قانونيا، ولا يؤمن بدولة الحق والقانون.

3 . إهمال الاستثمار الإنتاجي، وعدم تشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام فقط بالريع والمضاربات والتهرب الضريبي.

<sup>3</sup> .عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سابق، ص 56.

4. هدر وسوء استخدام الموارد العامة التي تخصصها الدولة لمشاريع التنمية في مناطق الحكم المحلي، وغياب آليات الرقابة المركزية على أعمال الإدارات اللامركزية.

5. الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعملية صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

6. الحكم الذي يتميز بانتشار الفساد؛ وفي مقابل ذلك انتشار القيم التي تتسامح مع المفسدين، فمثلا الموظف الذي يرتكب مفسدة مهما كان حجمها، يقال عند عقابه: ( إنه إنسان وله احتياجات وضغوطات اجتماعية ونفسية دفعته إلى هذا التصرف، ونبدأ في التبرير له، وإيجاد مختلف الأعذار لعدم فصله رغم شناعة الفعل الذي ارتكبه)؛ إذن إدخال العواطف في العمل هذا ما سيفتح الباب واسعا أمام باقي الموظفين لاستسهال الفساد وارتكاب نفس الجنح باعتبار أنه لا وجود لسياسة العقاب على أرض الواقع.

7. غياب ثقافة الوطن أو المواطن، ووصول الموظف إلى هذا الشعور يؤدي به إلى ممارسة الفساد والتوسع فيه، وفي حال الخطر فلا شيء أسهل من الهروب، لأن الشعور بعدم الانتماء إلى الوطن موجود مسبقا في ذهنه، عكس الموظف الذي يشعر بالانتماء إلى الوطن فإنه سيكون أبعد عن الفساد من سابقه، ( وفي هذا يمكننا أن نعتبر الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك وطنيا إلى أبعد الحدود كونه رفض الخروج من مصر بعد الإطاحة به ).

وإذا كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم دول العالم النامي والمتخلف، فإنّ الدول العربية وعلى رأسها الجزائر، تعتبر إدارة الحكم المحلي فيها ضعيفة جدا مقارنة بالعديد من مناطق العالم الأخرى، وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية.

وبناءً على هذه الخصوصيات التي يثبت واقع المجتمعات المستضعفة صحتها، فإنّه لا يصعب على من مراقبي العمل التنموي الإداري في الجزائر أن يلاحظوا مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال 1962 إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم رشيد، ومدى تخلف نسقها السياسي والإداري وعجزه عن بناء سياسة تنموية واضحة، وعن تحقيق آمال وطموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب.

على هذا الأساس وفي محاولة لرسم إطار واضح ومحدد حول خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية، يمكن أن نبين أنّ جميع هذه الخصوصيات ترتبط أساسا بمشكلة التخلف السياسي والإداري، وغياب

عملية المشاركة الديمقراطية الأمر الذي أدى إلى وضع حدود للقوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية كالمجالس الشعبية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي ظل هذا الاختلال البيوي والوظيفي في توازن السلطات وضعف العمل السياسي، نمت العديد من مظاهر الأمراض المكتبية " Bureau pathologie » وبخاصة استشراف الفساد الإداري، وهناك حتى من يصفه بالإرهاب الإداري، وهذا ما تأكد حتى في خطابات السلطات الرسمية نفسها في عهد حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

هذا بالإضافة إلى قناعة المواطن الجزائري وإدراكه المتزايد بأنّ الفساد منتشر أو معشش في الأجهزة الإدارية المحلية. والظاهرة مهيأة لانتشار أوسع في ظل التغيب المستمر للشفافية والمساءلة والرقابة وحكم القانون... الخ كل هذا يدفعنا للتساؤل عن ماذا قدمت السلطات المحلية للمواطن ؟ وما قيمة التكلفة التي دفعتها الخزينة العامة على تلك الخدمات ؟ ثم أن المشاريع الكبرى تنفق فيها الأموال الطائلة ثم تتوقف لأبسط الأسباب، ومنها مشاريع إنعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة وعقود الصفقات العامة... الخ. وفي الحقيقة كم كلفت القرارات الخاطئة الخزينة العامة من ملايين دون حسيب أو رقيب ؟ وكما ضيعت الإدارة المحلية من فرص منذ الاستقلال سنة 1962 إلى اليوم للتنمية والتطور، ليس في مجال واحد ولكن في مجالات مختلفة، مما انعكست آثارها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعلى العلاقة بين المواطن و أجهزة الإدارة العامة؟ ثم يتساءل البعض عن ماهية جدوى أو مبرر وجود أجهزة ومؤسسات تكاليفها أكبر بكثير من عائداتها؟ وهل تحولت السلطة والمسؤولية في الجزائر إلى مجرد مصدر لجمع المال ؟ وهل تحولت السلطة في بلادنا من مسؤولية وواجبات إلى بحث عن مزيد من الحقوق والامتيازات؟ وطبعاً هذا ما تريد الحكومة الحالية التي عينها الرئيس عبد المجيد تبون أن تدقق فيه وتحاربه بكل الوسائل، ولهذا تم إصدار مرسوم يحدد قيمة الهدايا والهبات التي تكون بين المسؤولين سواءً في الداخل أو الخارج، وإذا كانت الهدية تفوق الحد الذي حدده المرسوم يتم مصادرتها لصالح الخزينة العمومية وتعود للشعب. ومنه فإنّ كل هذه الأسئلة وغيرها التي يطرحها العام والخاص مازالت بحاجة إلى إجابة علمية دقيقة تصحح مسار العمل التنموي الإداري وغيره، ثم العمل بكل جدية على تنقية الجهاز البيروقراطي من الانحراف والفساد الذي يقبعان فيه.

ختاماً وتلخيصاً لهذا العنصر إذا أردنا أن نقوم بمقارنة بسيطة بين الجزائر وماليزيا أو سنغافورة، فإننا نجد أنّ ماليزيا مثلاً قد تطورت في وقت وجيز، رغم أنّها لم تكن متوفرة على الإمكانيات ولا الثروات التي تمتلكها الجزائر اليوم، فقد حرصت الحكومة الماليزية على إنشاء مراكز

للدراسات السياسية ( تشجيع البحث العلمي )، ثم تشجيع وتكوين الموظفين في قطاع الخدمة المدنية العامة، وغرس مجموعة من القيم الأساسية في أذهان العمال لاسيما المتعلقة بالنزاهة، الأمانة، الانضباط، الشفافية، الاستعداد للمساءلة عن أي شيء، تحمل المسؤولية، الإلتقان، المشاركة، التقويم المستمر النقد الهادف، مواكبة التقدم التكنولوجي، وللتأكد من تجسيد هذه القيم جميعها على أرض الواقع، فقد عهدت الحكومة في سنغافورة هذه المهمة إلى مؤسسات التنشئة الحقيقية الأسرة والمدرسة، ولذلك فقد صنفت سنغافورة في المرتبة الثالثة عالميا في سلم الدول الأقل فسادا لعام 1997، بعد كل من نيوزيلندا والدانمارك.